Jadara Journal for Studies and Research
Volume (9), No. (1)(2023), pp: 89-111.
P-ISSN:2313-5824
E-ISSN :2958-2792

مجلة جدارا للدراسات والبحوث
المجلد التاسع
العدد (١)
(2023)

DOI: https://doi.org/10.54161/jrs.v9i1.283
http://journal.jadara.edu.jo

The Impact of the Compulsory Cash Reserve on Generating Money in Jordanian Conventional and Islamic Banks on the Money Supply: An Analytical Study from the Period (2011 - 2020)

Mohammad -Amin Ahmad Banisalman.[1*] and Ahmad Alsaad[2]

[*1] Department of Islamic economics & banking , Faculty of sharia and Islamic studies, Islamic University of Minnesota, USA.

[2] Department of Islamic economics & banking , Faculty of sharia and Islamic studies, Yarmouk University, Jordan, shaikh_as2000@yahoo.com

*Correspondence: mambssalman@gmail.com

Received :15/02/2022 Accepted :25/04/2022

Abstract

The study aims at identifying the concept of the compulsory cash reserve and the money supply, and to clarify the concept of conventional and Islamic banks and their reality in Jordan and the extent of their ability to generate money. Moreover, the study aims at demonstrating the impact of the compulsory cash reserve in generating money and money supply, through a presentation of the statistical analysis models for the independent study variables represented in the cash reserve and the factors affecting it, and the extent of its impact on the dependent variable represented in the money supply.

The study included three sections, the first section dealt with the cash reserve and the money supply and the relationship between them. The second topic dealt with the role of the cash reserve in generating money in Islamic and conventional banks. The third topic is the study methodology and statistical analysis.

The study concluded that the compulsory cash reserve policy works to limit the ability of Islamic banks to generate money compared to usurious banks due to the commodity nature of the financing formulas practiced by Islamic banks, which makes the amount of money creation and credit expansion linked to production, which helps them to achieve the balance between the commodity current and the monetary current. The study concluded that the policy of the compulsory reserve works to reduce the money supply in the event of an increase in the percentage of the compulsory reserve and to increase the money supply in the event of a decrease in the percentage of the compulsory reserve.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which is that an alternative monetary policy must be found to the monetary reserve policy, especially in Islamic banks, because it is completely different for commercial banks.

Keywords: cash, reserve, money, supply, banks, Islamic.

مجلة جدارا للدراسات والبحوث
المجلد التاسع
العدد (ا)
(2023)

Jadara Journal for Studies and Research
Volume (9), No. (1)(2023), pp: 89-111.
P-ISSN:2313-5824
E-ISSN :2958-2792

DOI: https://doi.org/10.54161/jrs.v9i1.283
http://journal.jadara.edu.jo

أثر الاحتياطي النقدي الإجباري في توليد النقود لدى البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية في عرض النقد دراسة تحليلية من فترة (2011-2020م)

"محمد أمين" أحمد محمد بني سلمان[1*] وأحمد محمد السعد[2]

[1*] قسم الاقتصاد والشريعة الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الجامعة الاسلامية بمنيسوتا الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية

[2] قسم الاقتصاد والشريعة الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، shaikh_as2000@yahoo.com

[*] للمراسلة: mambssalman@gmail.com

قبول البحث: 25 / 04 /2022 استلام البحث: 15 / 02 / 2022

الملخص

يهدف البحث إلى معرفة مفهوم الاحتياطي النقدي الإجباري والعرض النقدي، وبيان مفهوم البنوك التقليدية والإسلامية وواقعها في الأردن ومدى إمكانيتها في توليد النقود، وبيان أثر الاحتياطي النقدي الإجباري في توليد النقود والعرض النقدي، وذلك من خلال عرض لنماذج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بالاحتياطي النقدي والعوامل المؤثرة فيها، ومدى أثرها في المتغير التابع والمتمثل في عرض النقد.

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: الاحتياطي النقدي والعرض النقدي والعلاقة بينهما، وتناول المبحث الثاني: دور الاحتياطي النقدي في توليد النقود لدى البنوك الإسلامية والتقليدية، وتناول المبحث الثالث: منهجية الدراسة والتحليل الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة الاحتياطي النقدي الإجباري، تعمل على الحد من قدرة البنوك الإسلامية على توليد النقود مقارنة بالبنوك الربوية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة السلعية لصيغ التمويل التي تمارسها البنوك الإسلامية، التي تجعل كمية خلق النقود والتوسع في الائتمان مرتبطة بالإنتاج، مما يساعدها على تحقيق التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي. في حين توصلت الدراسة إلى أن سياسة الاحتياطي الإجباري تعمل على الحد من العرض النقدي في حال زيادة نسبة الاحتياطي الإجباري، وزيادة العرض النقدي في حال خفض نسبة الاحتياط الإجباري.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها لا بد من إيجاد سياسة نقدية بديلة لسياسة الاحتياطي النقدي خاصة في المصارف الإسلامية؛ لأنها تختلف اختلافاً كاملاً عن المصارف التجارية.

الكلمات المفتاحية: الاحتياطي النقدي، العرض النقدي، البنوك التقليدية، البنوك الإسلامية، توليد النقود.

المقدمة

تحتل البنوك المركزية في مختلف بلدان العالم مكانة هامة بين مختلف المؤسسات الحكومية، التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامجها وسياساتها المختلفة، ويرجع ذلك

إلى الدور الذي تأمل الحكومات أن تؤديه هذه البنوك في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول، من خلال إدارتها للسياسة النقدية، ومراقبة أعمال الائتمان بصفة عامة.

ومن أجل ذلك تقوم البنوك المركزية في جميع الدول بالتحكم بأدوات السياسة النقدية المختلفة، وأخذ جميع القرارات التي تخص هذه الأدوات لتمكنها من أداء الوظائف والمهام الموكلة إليها، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن الملاحظ أن أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية جميعها جاءت من الفكر الاقتصادي الغربي، بحيث تعتبر غريبة في معظمها عن أساليب التعامل التي تقرها الشريعة الإسلامية، فقد كان من الطبيعي أن تتعارض مع المصارف الإسلامية، فكان لزاما على السلطات النقدية في الدول الإسلامية أن تعيد النظر في شكل أدوات السياسة النقدية المستخدمة حاليا، وأهمها نسبة الاحتياطي الإجباري، بحيث تعد كأداة للسياسة النقدية في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية؛ للاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنوك المركزية دون مقابل، ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية بنسبة معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنوك، وقد يتسع هذا القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لدى هذه البنوك، وهذا يمكّن البنك المركزي في التحكم بحجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية؛ لذا جاءت الدراسة للبحث في أثر نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري في توليد النقود لدى البنوك الإسلامية والتقليدية في عرض النقد وبيان العلاقة بينهما.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بمحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

- ما هو أثر الاحتياطي النقدي الإجباري في توليد النقود لدى البنوك الإسلامية والتقليدية والعرض النقدي ؟

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما مفهوم الاحتياطي النقدي الإجباري والعرض النقدي والعلاقة بينهما؟
2. ما هي آلية توليد النقود في البنوك التقليدية والإسلامية؟
3. ما أثر الاحتياطي النقدي الإجباري في توليد النقود والعرض النقدي؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق العديد من الأهداف المتمثلة في ما يلي:

1. التعرف على الاحتياطي النقدي الإجباري والعرض النقدي.
2. التعرف على آلية توليد النقود في المصارف التقليدية والإسلامية.
3. بيان أثر الاحتياطي النقدي الإجباري في توليد النقود والعرض النقود.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من المجال الذي طبقت فيه الدراسة، أثر الاحتياطي النقدي الإجباري في توليد النقود لدى البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية في عرض النقد دراسة تحليلية، وذلك من خلال معرفة نسبة الاحتياطي الإجباري، وعلاقته في عرض النقود وخلق النقود وتقديرها إسلاميا.

تسعى الدراسة للتوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن يستفيد منها القارئ والباحث في مجال الاقتصاد الإسلامي، ومن ثَم تزويد مكتبة الاقتصاد والمصارف الإسلامية بدراسة متخصصة في مجال الاحتياطي الإجباري، وتحقيق الآلية النقدية من منظور إسلامي.

الدراسات السابقة:

أولا: دراسة علي عبد الله شاهين، (2007م)، بعنوان: العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي (دراسة فكرية تحليلية)، سلسلة الدراسات الإنسانية.

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نقدي ومصرفي إسلامي، حيث تم تحليل أهم المتغيرات التي تؤثر في عملية توليد النقود، ومقومات التوسع النقدي في النظم النقدية الإسلامية، حيث أوضحت الدراسة إمكانية قيام المصارف الإسلامية بالتوسع النقدي، وإن كانت الطبيعة الاستثمارية للودائع في المصارف الإسلامية تجعل مضاعف التوسع النقدي أقل من مثلها في النظام المصرفي التقليدي، غير أن الآليات المرتبطة بالتطور المصرفي بالتعامل مع الودائع وسهولة تحريك أرصدتها وزيادة الثقة في أداء الجهاز المصرفي، تعد عوامل إيجابية تساهم في زيادة التوسع النقدي في النظام النقدي الإسلامي.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة شاهين في بيان أثر سياسة الاحتياطي النقدي في توليد النقود والعرض النقدي لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية في الأردن، ومن ثم أثر سياسة الاحتياطي النقدي في عرض النقد، وذلك باستخدام التحليل الإحصائي.

ثانيا: دراسة محمد، (2009)، بحث أثر نسبة الاحتياطي الإجباري على أداء المصارف التجارية دراسة تحليلية في البنك العربي الأردني.

هدفت الدراسة إلى تحليل هذه السياسة ومعرفة أثرها في أداء المصارف التجارية، وخلصت الدراسة إلى جملة توصيات: أن يقوم البنك المركزي بالمزج بين أداة الاحتياطي الإجباري مع الأدوات الكمية الأخرى؛ من أجل التوصية والرقابة على الائتمان، وكذلك التمييز بين معدلات الاحتياطي الإجباري من حيث النوع والمدة ونوعية المصارف، ووظيفة نشاطها؛ لأن الودائع بالأجل تتميز بالاستقرار عكس الودائع تحت الطلب.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة محمد في بيان أثر سياسة الاحتياطي النقدي في توليد النقود لدى البنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية، أما دراسة محمد تركزت على البنوك التجارية فقط، وبيان أثر سياسة الاحتياطي النقدي الإجباري في العرض النقدي، وذلك باستخدام برنامج (e-views).

ثالثا: دراسة السويفي، (2012م)، أثر الاحتياطي الإجباري ومعايير لجنة بازل على الأداء المصرفي (دراسة مقارنة بين مصارف القطاع الخاص العراقية والقطرية للمدة من (2006-2010).

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين نسبة الاحتياطي الإجباري والأداء المصرفي، ومعايير بازل والمقارنة بين البيئة المستقرة القطرية والبيئة غير المستقرة العراقية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة تأثير ذات معنوية بين نسبة الاحتياطي الإجباري

ومؤشرات الاداء المصرفي، وتعد المصارف القطرية أفضل وأكفأ مقدرة من المصارف العراقية وإدارتها للمخاطر وتحقيق الربحية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة السويفي في بيان مدى قدرة البنوك الإسلامية على توليد النقود عن طريق صيغ التمويل الإسلامية، وبيان مدى قدرة البنوك التقليدية على توليد النقود، ومن ثم بيان أثر سياسة الاحتياطي النقدي في عرض النقد في الأردن، وتفترق هذه الدراسة عن دراسة السويفي من حيث عينة الدراسة حيث اشتملت هذه الدراسة على مجموعة البنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية.

إضافة الدراسة:

تتمثل الإضافة في هذه الدراسة:

1. عرض لمفهوم الاحتياطي النقدي والعرض النقدي والعلاقة بينهما وبيان أثر الاحتياطي النقدي في توليد النقود لدى البنوك التقليدية والإسلامية.
2. بيان دور الاحتياطي النقدي الإجباري في التأثير على حجم المعروض النقدي، وذلك من خلال عرض لنماذج التحليل المتعلقة بمتغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة بالاحتياطي النقدي الإجباري، وتأثيره في المتغير التابع والمتمثل في عرض النقد.

منهجية الدراسة

- أولًا: المنهج الاستقرائي والتاريخي: حيث تم دراسة الموضوع من خلال تتبع مفردات الدراسة ومسائلها والحقائق المرتبطة بموضوع الدراسة من الكتب والمراجع المتخصصة.
- ثانيًا: المنهج الوصفي والتحليلي: الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية الخاصة بالاحتياطي النقدي والعرض النقدي، وذلك باستخدام برنامج (e-views) للوصول إلى النتائج المرجوة.

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الاحتياطي النقدي الإجباري وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.
- الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم الاحتياطي النقدي الإجباري وعرض النقد لدى المصارف التقليدية.

المبحث الأول: الاحتياطي النقدي الإجباري والعرض النقدي والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: تعريف الاحتياطي النقدي الإجباري.

التزام البنوك التجارية بوضع نسبة معينة من إجمالي ودائعها على شكل سائل لدى البنك المركزي، وإن هذه النسبة تكون عرضة للتغير من وقت لآخر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد، وتستهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسيع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض إلى عملائها(مجيد، 2001، ص269) .

المطلب الثاني: ماهية العرض النقدي ومحدداته

الفرع الأول: مفهوم العرض النقدي في الاقتصاد التقليدي

يقصد بعرض النقد، أو كما يطلق علية أحيانا المعروض النقدي، كمية وسائل الدفع المتاحة في المجتمع، وكمية وسائل الدفع هذه، عبارة عن إجمالي النقود، وعلى اختلاف أنواعها الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة، ولما كانت النقود السائدة في التداول بوقتنا الحاضر عبارة عن النقود الورقية ونقود الودائع نظرا لتخلي المجتمعات عن التعامل بالنقود السلعية؛ فإن مكونات عرض النقد أو كمية وسائل الدفع تتكون من عنصرين رئيسين هما:

1. العملة الورقية المتداولة بأجزائها.
2. نقود الودائع (الودائع الجارية) (الشمري، 1988، ص -45 46).

وتبرز أهمية النقود وعلاقتها الوثيقة بالمصارف، نظرا لأن عرض النقود في الاقتصاد تولده المصارف هذه، حيث إن البنك المركزي يتولى مهمة إصدار النقود القانونية التي تمثلها العملة في التداول، والمصارف التجارية هي التي تقوم بمهمة توليد نقود الودائع (الودائع الجارية المشتقة)، من خلال توليد الائتمان (فليح، 2006، ص28).

المطلب الثالث: علاقة الاحتياطي النقدي بعرض النقد.

من الوسائل التي يمكن أن يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على كمية الائتمان التي تقدمه المصارف التجارية للتأثير على عرض النقد هي سياسة نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري (الشمري، 2007، ص159) وهي نسبة من الودائع يُجبَر البنك التجاري على وضعها في البنك المركزي حماية لحقوق المودعين، حيث يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في إدارة عرض النقد من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي في حالات التضخم، مما يؤدي إلى تقليل قدرة البنوك على الإقراض وبالتالي على توليد ودائع مشتقة، مما يعني في النهاية تخفيض عرض النقد، ويتم العكس في حالات الكساد(سمحان، واسماعيل، 2001، ص256). وتعد هذه الأداة من أكثر أدوات السياسة النقدية فاعلية في التأثير على عرض النقود، وحجم الائتمان على وجه العموم، وتخضع في استعمالها بطريقة مباشرة إلى تقدير المصرف المركزي، حيث يقوم المصرف بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني كلما دعت الضرورة إلى زيادة عرض النقود، وبرفع هذه النسبة إذا ما أراد المصرف المركزي التخفيض من عرض النقود وحجم الائتمان(الحاسية، 1995، ص239).

المبحث الثاني: دور الاحتياطي النقدي في توليد النقود لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

المطلب الأول: دور الاحتياطي النقدي في توليد النقود لدى البنوك التقليدية

أولا: مفهوم البنوك التقليدية:

يعرف البنوك التقليدية بأنه عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في النقد وكافة وسائل الدفع الأخرى، ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد والشركات، ويعمل

على تأمين حاجات العملاء المالية من خلال تقديم والتعامل مع مجموعة من الخدمات المالية ضمن مجموعة من القواعد المحلية والدولية، وبالتالي فإن المصرف التقليدي هو الذي يقوم بقبول الودائع إضافة إلى منح القروض(آل شبيب، 2012، ص105) .

ثانياً: نشأة المصارف التقليدية في الأردن:

تعود البدايات الأولى للجهاز المصرفي الأردني لعام 1925م، عندما بدأ البنك العثماني بالعمل في البلاد كأول مصرف تجاري، ثم تلاه في عام 1934م البنك العربي المحدود الذي افتتح فرعه الأول في مدينة عمان، وبعد ذلك جاء البنك البريطاني للشرق الأوسط (عقل، 2006، ص387) . كما تم تأسيس مجلس النقد الأردني بموجب قانون النقد الأردني عام 1949م، وتم طرح الدينار الأردني للتداول لأول مرة عام 1950م، حيث كانت العملة المستخدمة قبل ذلك الجنيه الفلسطيني، ثم تلا ذلك إنشاء البنك العقاري العربي عام 1971م والبنك الأهلي الأردني عام 1955م ومصرف الرافدين العراقي عام 1975م، وفي عام 1960م تم تأسيس بنكين وطنيين آخرين، هما: بنك الأردن وبنك القاهرة عمان وبنك انترا عام 1958م، ومن المؤسسات المصرفية المتخصصة مؤسسة الإقراض الزراعي التي أنشئت عام 1958م، وتم إنشاء البنك المركزي الأردني عام 1963م، وباشر أعماله عام 1964م كسلطة نقدية تتمتع بصلاحيات واسعة في إدارة السياسة النقدية والائتمانية للبلاد ككل، وفي عام 1965م تم تأسيس بنك الإنماء الصناعي ومؤسسة الإسكان فارتفع بذلك عدد مؤسسات الإقراض المتخصصة إلى ثلاثة مؤسسات، ثم تم تأسيس بنك تنمية المدن والقرى كمؤسسة إقراض متخصصة، ورخصت شركة ريفكو كأول شركة ادخار وتوفير تعاقدي عاملة في محال الادخار العقاري، وشهد عام 1979م أول شركة مالية هي المؤسسة المصرفية العربية في الأردن. وفي عام 1984م أنشئت مؤسستان من مؤسسات التوفير والادخار التعاقدي هما الشركة الوطنية للإعمار وبيتنا) آل شبيب،2012، ص72) وشهد الأردن تطوراً ملموساً في القطاع المصرفي خاصة في الآونة الأخيرة، حيث لوحظ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن قطاع المصارف الأردني شهد نقلة نوعية جعلته في مقدمة دول المنطقة (المسلماني، 2009، ص19).

ثالثا: آلية توليد النقود المصرفية لدى البنوك التقليدية

توليد النقود: هو اشتقاق البنوك من الودائع الجارية (تحت الطلب) نقودا ائتمانية من خلال تسجيلها في حسابات للعملاء على ذمة البنك وضمانه، حيث يتم ذلك بعد حسم الاحتياطي الإلزامي، من كل إيداع نقدي حقيقي وحق التصرف بما تبقى منه واعتباره وديعه جديدة يحسم منها الاحتياطي الإلزامي، ثم تعامل باعتبارها وديعة جديدة يتم تداولها عن طريق الشيكات أو القيود الحسابية لصالح المتعاملين(الشمري، 2007، ص40).

ويعرف أيضا: « أن يقوم المصرف بإقراض جزء من موارده المالية المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإعادة إيداع القرض في أحد المصارف التي يتكون منها الجهاز المصرفي(هندي، 2010، ص66).

المطلب الثاني: دور الاحتياطي النقدي في توليد النقود لدى البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

عرف البلتاجي المصرف الإسلامي بأنه: المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته المصرفية والاستثمارية والتمويلية، كما يلتزم بأحكام الشريعة في كافة المعاملات المحلية والدولية سواءً أكانت مع بنوك تقليدية أو مؤسسات تمويل دولية(البلتاجي، 2012، ص14).

الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية في الأردن:

ظهرت المصارف الإسلامية في الأردن في مرحلة متأخرة بالمقارنة مع البنوك التقليدية التي يعود أقدمها وهو البنك العربي للعام 1930م والأهلي عام 1950م وبنك الأردن عام 1960م، بينما تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كأول مصرف إسلامي في الأردن عام 1978م بموجب قانون خاص مؤقت رقم (13) لسنة 1978م، حيث صدر فيه قانون خاص مؤقت، وفي سنة 1985م صدر فيه قانون دائم(الطيار، 1982، ص(274، وقد سجل البنك كشركة مساهمة برأس مال قدره أربعة ملايين دينار أردني، وفي سنة 1986م رفع رأس ماله إلى ستة ملايين دينار أردني، إلى أن تم رفع رأس المال عام 2009م إلى مئة مليون دينار(البنك الإسلامي الأردني، 2020، ص100).

ثم تأسس البنك العربي الإسلامي عام 1997م، وبدأ ممارسة أعماله المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في الثاني عشر من شوال من عام 1418 هجري، الموافق التاسع من شباط 1998 ميلادي، تلبيةً للطلب المتنامي على الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية محلياً وفي الأسواق العربية والإسلامية، وقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989م (البنك العربي الإسلامي الدولي، 2021) http://www.iiabank.com.jo.

وبعد ذلك تأسس بنك الأردن دبي الإسلامي الذي يعتبر خلفًا قانونيًا وواقعيًا لبنك الإنماء الصناعي، والذي تأسس بموجب قانون خاص (قانون بنك الإنماء الصناعي) خلال عام 1965م، ويحل محله حلولًا قانونيًا وواقعيًا، حيث صدر بتاريخ 30 نيسان 2008 قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم 26 لسنة 2008م، والذي تم بموجبه إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي رقم 5 لسنة 1972م، وتم تحويل البنك وتسجيله بوصفه بنكا إسلاميا باسم: «بنك الأردن دبي الإسلامي» (بنك صفوة الإسلامي، 2018، 11). وقررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 17 أيار 2017 تغيير اسم البنك من بنك الأردن دبي الإسلامي إلى «بنك صفوة الإسلامي» (بنك صفوة الإسلامي، 2019، 10). ويبلغ رأسمال البنك المصرح به والمدفوع 100 مليون دينار.

وفي عام2011م تم افتتاح فرع لبنك دولي خارجي والذي يمثل رابع مصرف إسلامي في الأردن، وهو مصرف الراجحي، ويعد مصرف الراجحي من أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم والذي بدأ نشاطه منذ عام 1957م (المصرف الراجحي،2021) .http://www.alrajhibank. com.jo. .

الفرع الثالث: إمكانية توليد النقود في البنوك الإسلامية

أولا: مفهوم توليد النقود في الاقتصاد الإسلامي: فيكون بقيام قلة من الناس بإنشاء البنك على أساس المشاركة، ويودع الجمهور مدخراتهم لدى البنك على أساس المضاربة، أو على شكل حسابات جارية أو حساب قروض ينتج عنه توفير أموال كبيرة للبنك

يمكن له استثمارها، حيث يتم تخصيص نسبة 10% من إجمالي هذه الودائع كاحتياطي نقدي بالإضافة إلى 50% من حساب القروض التي تخصص لتقديم القروض الحسنة، أما باقي حساب القروض يستثمر مع حساب المضاربة؛ لتقديم قروض إلى رجال الأعمال، أو شراء أسهم تجارية، أو مقابل تكاليف خدمات يحتاج إليها البنك، فيوزع الربح الناتج من استخدام الأموال بهذه الطريقة على أصحاب ودائع المضاربة كلاً بنسبة محدودة، أما حملة السهم فيوزع المصرف صافي الربح بينهم كلاً حسب نسبته في رأس المال المستثمر، وبالإضافة إلى الربح الناتج من استخدام رأس المال يقوم البنك بتوفير الحماية لمدخرات الجمهور وسهولة التعامل عن طريق الحسابات الجارية، كما يوفر التمويل لرجال الأعمال على أساس المشاركة وبواسطة قروض قصيرة الأجل تحقق ربحاً لحملة الأسهم إضافة إلى تحقيق منافع أخرى(صديقي، 1985، ص52).

ثانيا: صيغ التمويل الإسلامية التي يجريها المصرف الإسلامي التي يمكن من خلالها خلق النقود.

الصيغة الأولى: صيغة المضاربة: هي عقد على الشركة بمال من أحد الجانبين والعمل من جانب أخر(المرغيناني، د.ت، ص200)، وتعد المضاربة أحد الصيغ التمويلية التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بها في عملية توظيف الأموال لديها، وتعد نوعاً من أنواع التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية، بحيث يكون تقديم المال حالاً لطرف آخر يكون من قبله العمل. ومن التغيرات التي أدخلتها المصارف الإسلامية على شكل المضاربة المعروف أنها أصبحت تتضمن ثلاثة أطراف هم: أصحاب المال، والمصرف، والمستثمرين. وتجمع هذه الأطراف علاقة مشاركة لا علاقة دائنية ومديونية، كما تغيرت طبيعة الأطراف، حيث انتقلت من الأشخاص الطبيعيين إلى الأشخاص المعنويين، لا سيما المضارب العامل، والذي يمثل إما المصرف، وإما الشركات التي تتطلب التمويل من المصرف(المالقي، 2000، ص331). ونجد أن غالبية الموارد المالية الموجهة لتمويل العمليات الاستثمارية عن طريق هذا النظام يمكن اعتبارها في حكم التسرب النقدي، فموارد المصرف الإسلامي توجه مباشرة إلى الإنفاق العيني والسلعي اللازم لتنفيذ المشروعات الاستثمارية والعمليات الإنتاجية، على عكس النظام التقليدي القائم فقط على عمليتي الإيداع والإقراض بشكل متكرر، فالأموال في النظام المصرفي الإسلامي تبقى في صورة وديعة أولية ولا يمكن استخدامها وتحويلها إلى وديعة مشتقة، فهي تنفق مباشرةً من خلال عملية الشراء والبيع، فعملية اشتقاق النقود في المصارف الإسلامية عملية محدودة جداً، تأتي على صورة جزء يسير من الأموال التي تصرف نقداً للمستثمر؛ لاستخدامها في بعض أوجه الإنفاق على العملية الاستثمارية، وهذا الجزء يمكن أن يستخدم بصورة محدودة وعن طريق إيداعه ثانيةً في أحد المصارف الأخرى، أو في المصرف ذاته لفترة محدودة(أبو زيد، 2000، ص319).

الصيغة الثانية: عقد الاستصناع: هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع (الزحيلي، 2002، ص30622).

ومجال الاستصناع مفتوح بالنسبة للمصارف الإسلامية، ومن الممكن أن تأخذ صيغة تمويل مركبة (الاستصناع الموازي)، مثل: صورة بيع مرابحة استصناع. ويقوم المصرف بهذه الطريقة بتوقيع عقدين، يكون العقد الأول: عقد مرابحة مع المتعامل طالب الآلة،

والعقد الثاني: عقد استصناع مع الصانع الذي سيصنع الآلة، كما يمكن للمصرف الإسلامي تطبيق الاستصناع مع عقود أخرى كالمشاركة والمضاربة. ومثال ذلك الاتفاق مع مصنع على تصنيع كميات محددة من المنتجات بعقد استصناع مستقل، ثم قيام المصرف بتوقيع عقد مشاركة أو مضاربة مع شركة لتسويق هذه المنتجات وبيعها(دنيا، 1990، ص43) .

فالبنك الإسلامي عندما يقوم بتوظيف أمواله، وموارده المالية باستخدام صيغة الاستصناع في العديد من المجالات والأنشطة التي الأفراد والشركات، مثل: أعمال المقاولات، والتشطيبات للعقارات السكنية والتجارية والصناعية وغيرها الكثير، فهو بذلك يسهم في عمليات إنتاج حقيقية تعود على المجتمع بفوائد كثيرة، على عكس البنوك الربوية التي لا تقوم بأكثر من تقديم الأموال مقابل الحصول على أموال مضاعفة، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأموال ستحقق منفعة لاقتصاد المجتمع أم لا(الربابعة، وكيوان، 2018،ص189).

الصيغة الثالثة: عقد السلم: هو اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلاً، وفي المثمن آجلاً، فالمبيع يسمى مسلماً فيه، والثمن رأس المال، والبائع يسمى مسلماً إليه، والمشتري رب السلم، وقيل السلم بيع دين بعين(الجرجاني، 1985، ص136).

حيث تقوم المصارف الإسلامية باستخدام صيغة السلم الموازي، ويعرف بيع السلم الموازي بأنه: «هو العقد الذي يقوم فيه المصرف الإسلامي ببيع السلعة التي تم الاتفاق على بيعها بصيغة بيع السلم إلى طرف ثالث وبصيغة بيع السلم كذلك وبهذا يحصل المصرف على ربح نتيجة عمليات الشراء والبيع هذه عن طريق بيع السلم، أي نتيجة المتاجرة بالسلعة(شاهين، 2007، ص618).

فمن الواضح أن البنك الإسلامي عندما يقوم باستخدام موارده المالية من خلال صيغة السلم البعيدة كلياً عن الربا، فهو بذلك يشارك في زيادة الإنتاج السلعي من خلال توظيف ودائعه في عمليات إنتاج حقيقية، فيصبح لدينا توازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، مما يحد من حدوث التضخم، ويقي المجتمع من المشاكل الاقتصادية، على عكس البنوك الربوية التي تعتمد بشكل كبير على القروض في توظيف مواردها، الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع في التيار النقدي دون السلعي وحدوث ظاهرة التضخم بلا شك(شاهين، 2007، ص618).

الصيغة الرابعة: المرابحة للآمر بالشراء: عرفها البنك الإسلامي الأردني بأنها: « قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه، على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كلياً أو جزئياً، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به، وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء»(قانون البنك الإسلامي الأردني،1985، المادة رقم (5.

تعد صيغة المرابحة من أهم صيغ التمويل التي تقوم المصارف الإسلامية باستخدامها لتوظيف أموالها، وهي تضم المرابحات الإسلامية المحلية والمرابحات الإسلامية الدولية، وذلك من خلال عملية المرابحة للآمر بالشراء، وهي بيع البنك إلى عميله (الآمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها، وتمثل هذه الزيادة ربح المرابحة لدى المصرف الإسلامي، وتسمى بالمرابحة المصرفية، ويكون محل العقد في تمويل المرابحة سلعاً ملموسة، ولا يصح بيع المرابحة بالنسبة للخدمات والتحويلات النقدية(الخضيري، 1990، ص124).

وترى الدراسة أن صيغة المرابحة تستخدم في البنوك الإسلامية لتلبية حاجات الأفراد من السلع المختلفة، وكما تقوم بإتاحة تسهيلات كبيرة لعملائها من التجار والصناع وأصحاب المهن المختلفة وذلك من خلال توفير احتياجاتهم من الأصول الرأسمالية واحتياجات التجار من البضائع المختلفة من خلال تمويل رأس المال العامل للمشروعات المختلفة سواءً أكان ذلك محلياً أم خارجياً عن طريق تمويل المرابحة للآمر بالشراء بواسطة الاعتمادات المستندية.

إن عمليات التمويل التي تتم عبر الأساليب البيعيه كالمرابحة التي يقدمها المصرف الإسلامي لعملائه تعود كاملة للمصرف مع العوائد المرتبطة بها بصرف النظر عن النتائج المترتبة على هذا التمويل، مما يعني عدم تأثير الأصول النقدية التي قام المصرف بتمويلها للغير نتيجة الإخفاق أو عدمه التي قد يتعرض لها هذا التمويل، ويرى أن استخدام أساليب التمويل سيمكن من استغلال كافة الأموال المتاحة لأغراض الاستثمار مما يدعم فاعلية مقومات التوسع النقدي في النظام المصرفي الإسلامي لتوليد النقود المصرفية (شاهين، 2207، ص260)

الصيغة الخامسة: التمويل عن طريق الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك: (البنك الإسلامي الأردني، 2020، 117).

أ. الإجارة التشغيلية: وهي عقود الإجارة التي لا تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة، حيث تبقى ملكية الأصل للمؤجر، وحق الاستخدام والحيازة تكون للمستأجر.

ب. الإجارة المنتهية بالتمليك: وهي الإجارة التي تنتهي بتملك المستأجر الموجودات المؤجرة، وتسمى إجارة منتهية بخيار الشراء، وتقوم على تمويل العميل الأصل بالإيجار بناء على قيمة إيجارية متفق عليها، ويميز هذا التأجير عن التأجير التشغيلي أن المصرف يسمح للمستأجر بشراء الأصل في نهاية العقد بسعر متفق عليه مسبقًا معه، وتؤول ملكية هذا الأصل للعميل إذا قام بدفع جميع الأقساط الإيجارية بمواعيد استحقاقها بحسب ما هو متفق عليه من قيمة إيجارية بين العميل والمصرف، إما هبة أو بيعًا رمزيًا.

فيلحظ من الصيغ الإسلامية التي تم ذكرها وتوضيحها وكيفية إيجاد الائتمان من خلالها أن الدراسة ترى أن قدرة البنوك الإسلامية على خلق الودائع ترجع إلى نوع الوديعة التي تقبلها من عملائها، فالبنوك الإسلامية تقوم باستقبال الودائع بمختلف أنواعها الجارية والتوفير والاستثمارية، إلا أن الودائع الاستثمارية هي الأكبر حجما في البنوك الإسلامية، وهذه الودائع (الاستثمارية) بالإضافة الى الأموال الخاصة التي يملكها البنك الإسلامي من خلالها يقوم المصرف الاسلامي بالتوجه نحو الاستثمار بالصيغ الإسلامية التي تم ذكرها؛ لأن هذه الودائع تقوم على قواعد عديدة يذكر منها: (الغنم بالغرم) و (الخراج بالضمان).

وعليه، فإن عمليات الاستثمار بالصيغ الإسلامية تؤثر إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها ما يؤثر على الإنتاج السلعي والتوظيف، وبذلك يسهم بزيادة العوائد الحقيقية التي تعود على المجتمع بالنفع، وقدرة البنوك الإسلامية على خلق النقود أقل من قدرة البنوك التجارية، وعلى عكس ذلك تماما في البنوك الربوية التي تتعامل بالربا أخذا

وعطاء، والتي تعتمد على الودائع الجارية لخلق الودائع، والتي لا تعود على المجتمع بالفائدة الحقيقية بل تؤثر على التنمية الاقتصادية والمجتمع.

يتضح لنا أن الاختلاف في خلق النقود ما بين المصارف الإسلامية والتقليدية، يعود إلى اختلاف طبيعة أساليب التمويل، فقدرة البنوك التقليدية على خلق النقود تنشأ بسبب طبيعة عملها، القائم على الودائع النقدية والإقراض النقدي المعتمد على سعر الفائدة، أما مصادر الأموال في البنوك الإسلامية قائمة على المشاركة في الربح والخسارة.

المبحث الثالث: المنهجية ونتائج التحليل الإحصائي

يتطرق هذا المبحث إلى التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يتناول وصفًا مفصلًا للإجراءات التي اتبعت في هذه الدراسة وتعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة، وعينتها.

واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي؛ لدراسة البيانات المتعلقة بالمصارف الإسلامية وتحليلها وتفسيرها، وتم في هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة من خلال إجراء التحليل الإحصائي للبيانات المالية للمصارف الإسلامية والتقليدية عينة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات لوصف المفردات والمفاهيم لتحقيق هدف الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

وبالنسبة لمصادر البيانات اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية والمتمثلة بالكتب والمقالات والأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية التي تتعلق بموضوع الدراسة؛ وذلك لمعالجة الجانب النظري للدراسة. كما اعتمدت على التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية والتقليدية عينة الدراسة (السلاسل الزمنية) خلال فترة تمتد عشرة أعوام.

ومن جانب آخر لجأت الدراسة إلى استخدام التحليل الإحصائي لسلسلة البيانات المالية للمصارف الإسلامية، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (E-views) لإيجاد العلاقة بين مجموعتين من المتغيرات (مجموعة من المتغيرات المستقلة)، و(مجموعة من المتغيرات التابعة)، والغاية من ذلك هي التوصل إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالاحتياطي النقدي الإجباري، والمتغيرات التابعة المتمثلة بعرض النقد.

مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع المصارف الإسلامية والتقليدية العاملة في الأردن.

عينة الدراسة تمثلت في المصارف الإسلامية الأردنية وهي: (البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وبنك صفوة الإسلامي)، والمصارف التقليدية الأردنية، وهي: (البنك العربي، البنك الأهلي الأردني، بنك الأردن، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأردني الكويتي، البنك التجاري الأردني، بنك الاستثمار العربي الأردني، بنك المؤسسة العربية المصرفية، البنك الاستثماري، بنك الاتحاد، بنك سوستيه جنرال - الأردن، بنك المال الأردني) .

نموذج الدراسة:

- أولًا: المتغير التابع المتمثل: بالعرض النقدي.
- ثانيًا: المتغير المستقل المتمثل: بالاحتياطي النقدي الإجباري.
- ثالثًا: النموذج الرياضي (معادلة الانحدار).

استخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط (simpel regression)؛ لقياس أثر المتغيرات المستقلة (الاحتياطي النقدي الإجباري) في عرض النقد لدى البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن للفترة الزمنية (2011-2020)، وذلك باستخدام برنامج E-views)، وتم تقدير النموذج كالآتي:

$$MS = a + b1CR + e$$

حيث:

a: الحد الثابت.

MS: عرض النقد (Money Supply).

b1: معلمات الانحدار المراد تقديرها.

CR: الاحتياطيات النقدية(Cash Reserve)

e: حد الخطأ.

نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعد الانحدار الخطي البسيط من المواضيع الأساسية التي تدرس في مناهج مبادئ الإحصاء، والإحصاء الاقتصادي، والاقتصاد القياسي، وأول من أشار إلى مصطلح الانحدار هو العالم الإنجليزي السير كالتون، ودراسة كالتون كانت لمعرفة العلاقة بين أطول الأبناء مع أطول الآباء، واستخدم كالتون الانحدار للإشارة إلى الأطول نحو المتوسط العام(محبوب، 1988، 24).

ويعرف تحليل الانحدار البسيط بأنه: طريقة إحصائية تستخدم لتحليل العلاقة بين متغير مستقل واحد أو أكثر ومتغير تابع(الراوي، 1987، 14) .

ويستخدم تحليلي الانحدار في الغالب لثلاثة أهداف هي (اسماعيل، 2001، 22-25):

الوصف يستخدم نموذج الانحدار لوصف شكل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

التقدير والتنبؤ: يستخدم نموذج الانحدار الخطي للتنبؤ بالقيم المستقلة للمتغير التابع المناظرة لقيم فعلية للمتغيرات المستقلة، ويعد التقدير والتنبؤ من أهم استخدامات تحليل الانحدار في الجانب التطبيقي.

التحكم: ويقصد به تفسير التغير في قيم المتغير التابع بدلالة التغير في قيم المتغير المستقل على أساس اتخاذ المستقل كمتغير يمكن التحكم به.

إن معادلة الانحدار الخطي البسيط تضم متغيرا واحدا تسمى معادلة الانحدار الخطي البسيط وتأخذ الشكل الآتي:

$$MS = a + b1CR + e$$

حيث إن:

MS: قيم المتغير التابع

a : ثوابت معاملات الانحدار

b1: معلمات الانحدار المراد تقديرها.

CR: قيم المتغير المستقل

e: حد الخطأ.

إن أهم فرضيات الانحدار الخطي البسيط هو أن يكون توزيع الخطأ العشوائي توزيع معتدل بمتوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، ومن الخصائص الأساسية للمتغير التابع هي أن هذا المتغير ذو توزيع معتدل مستقل

المطلب الثاني: التحليل الاحصائي» نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات»

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: يعرض هذا الجزء من التحليل الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال القترة (2011 - 2020).

التحليل الوصفي للمتغير التابع : عرض النقد.

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير عرض النقد خلال الفترة (2011-2020)، الجدول رقم (1) يوضح ذلك.

الجدول رقم (1)

نتائج التحليل الوصفي لمتغير عرض النقد

السنة	المتوسط الحسابي
2011	24118900000
2012	24945100000
2013	27363400000
2014	29240400000
2015	31605500000
2016	32876200000
2017	32957600000
2018	33359300000
2019	34969700000
2020	37011900000
المتوسط الحسابي الكلي	30844800000.00
الإنحراف المعياري	4171056198.19

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي» نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات»

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة: يعرض هذا الجزء من التحليل الإحصاء الوصفي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك بالاعتماد على التقارير السنوية الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2011 - 2020).

يظهر من الجدول رقم (1) أن قيم متغير عرض النقد تراوحت ما بين (24118900000-37011900000)، وحصلت على أعلى قيمة سنة (2020)، في حين حصلت على أدنى قيمة (2011)، وبلغ المتوسط الحسابي لعرض النقد (30844800000.00)، وبلغ الانحراف المعياري (4171056198.19)، ويوضح الشكل البياني (1) التغيير في قيم عرض النقد خلال فترة الدراسة.

الشكل البياني (1)

التغيير في قيم عرض النقد خلال فترة الدراسة

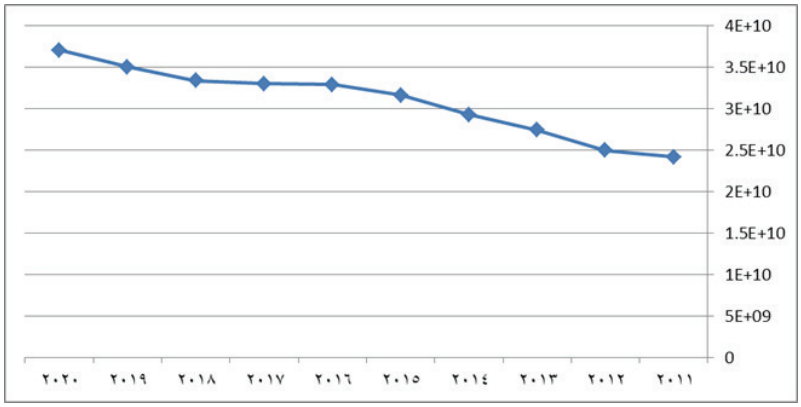

تم استخراج المتوسطات الحسابية لمتغير الاحتياطيات خلال الفترة (2011-2020) لكل من المصارف الإسلامية والتقليدية، الجدول رقم (2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (2)

نتائج التحليل الوصفي لمتغير الاحتياطيات في المصارف الإسلامية والتقليدية

السنة	المتوسط الحسابي	
	المصارف الإسلامية	المصارف الإسلامية
2011	90592181	90592181
2012	89619551	89619551
2013	105440948	105440948
2014	106220068	106220068
2015	122373227	122373227
2016	141859136	141859136
2017	163848029	163848029
2018	182778864	182778864
2019	216658670	216658670

2020	248719352	248719352
المتوسط الحسابي الكلي	146811003	146811003
الانحراف المعياري	55035549	55035549

يظهر من الجدول رقم (2) ما يلي:

إن قيم متغير الاحتياطيات للمصارف الإسلامية تراوحت ما بين(24871935-89619551) حصلت على أعلى قيمة سنة (2020)، في حين حصلت على أدنى قيمة (2012)، وبلغ المتوسط الحسابي للاحتياطيات خلال فترة الدراسة للمصارف الإسلامية (146811003)، وبلغ الانحراف المعياري (55035549).

إن قيم متغير الاحتياطيات للمصارف التقليدية تراوحت ما بين (2914622573-3269841607) حصلت على أعلى قيمة سنة (2015)، في حين حصلت على أدنى قيمة (2014)، وبلغ المتوسط الحسابي للاحتياطيات خلال فترة الدراسة للمصارف التقليدية (3054976052) وبلغ الانحراف المعياري (111462877).

ويوضح الشكل البياني رقم(2) التغير في قيم متغير الاحتياطيات في المصارف الإسلامية والتقليدية خلال الفترة (2011-2020).

الشكل البياني (2)

التغير في قيم متغير الاحتياطيات في المصارف الإسلامية والتقليدية

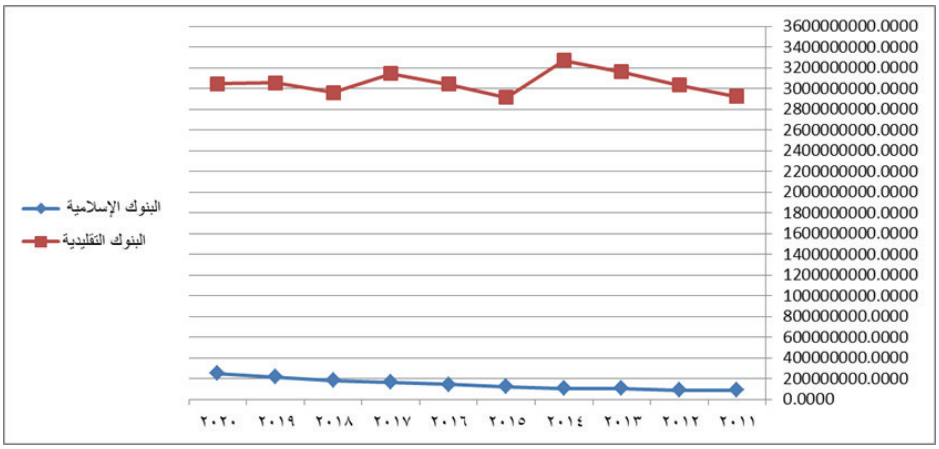

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاحتياطيات وعرض النقد لدى المصارف الإسلامية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية طُبِقت معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression)؛ لدراسة أثر الاحتياطيات في المصارف الإسلامية على عرض النقد، والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3)

نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الاحتياطيات في المصارف الإسلامية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية
الاحتياطيات	6.352	0.914	0.835	0.814	40.346	0.000

تشير نتائج الجدول (3) أن قيمة معامل التحديد (r2= 0.835)، وهذا يعني أن الاحتياطيات في المصارف الإسلامية قد فسّر ما مقداره (83.5%) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (40.346) عند مستوى ثقة (Sig = 0.000) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (6.352)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، مما يشير إلى أن أثر هذا المتغير معنوي. بالتالي تقبل الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: « توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاحتياطيات و عرض النقد لدى المصارف الإسلامية».

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاحتياطيات وعرض النقد لدى المصارف التقليدية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية طُبِقت معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الاحتياطيات النقدية الإجبارية في المصارف التقليدية على عرض النقد، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

الجدول رقم (4)

نتائج تطبيق معادلة الانحدار البسيط (Simple Regression) لدراسة أثر الاحتياطيات في المصارف التقليدية على عرض النقد

المتغير	T	R	R Square	Adjusted R Square	F	الدلالة الإحصائية	المتغير	T	R
الاحتياطيات	0.0500	0.0180	0.00001	-0.125	0.0030	0.9610	الاحتياطيات	0.0500	0.0180

*المتغير التابع: عرض النقد

تشير نتائج الجدول (4) إلى أن قيمة معامل التحديد (r2= 0.00001)، وهذا يعني أن الاحتياطيات في المصارف التقليدية قد فسّر فقط ما مقداره(0.0001%) من التباين في (عرض النقد)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (0.0030) عند مستوى ثقة (Sig = 0.9610)، وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

أما جدول المعاملات فقد أظهر قيمة t عنده هي (0.0500)، وبمستوى دلالة (Sig=0.9610)، مما يشير إلى أن هذا المتغير غير معنوي. ويتضح مما سبق صحة الفرضية الثانية العدمية والتي تنص على أنه: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاحتياطيات وعرض النقد لدى المصارف التقليدية".

من خلال اختبار الفرضيات فقد أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الاحتياطي النقدي الإجباري) والمتغير التابع (عرض النقد) في البنوك التقليدية. حيث أظهرت الفرضيات وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الاحتياطي النقدي الإجباري) والمتغير التابع (عرض النقد) مما يظهر أثر الاحتياطي النقدي الإجباري على التسهيلات المصرفية الممنوحة من البنوك الإسلامية الأردنية في عرض النقد، ولكن يبقى مدى هذا التأثير محدودًا في ظل الصيغ التمويلية المستخدمة من قبل البنوك الإسلامية الأردنية والتي تمتاز بالطبيعة السلعية بعيدا عن مبدأ المداينات ووجود طرفين مقرض ومقترض؛ فهو بذلك يشارك في زيادة الإنتاج السلعي من خلال توظيف ودائعه في عمليات إنتاج حقيقية، فيصبح لدينا توازن بين التيار السلعي والتيار النقدي، الذي يحد من عملية التوسع النقدي وحدوث التضخم ويقي المجتمع من المشاكل الاقتصادية على عكس البنوك الربوية التي تعتمد بشكل كبير على القروض في توظيف مواردها، الذي يؤدي بدوره إلى الارتفاع في التيار النقدي دون السلعي وحدوث ظاهرة التضخم.

ترتبط نتائج التحليل من حيث النظريات الاقتصادية بالنظرية الكمية للنقود، وبالتحليل النقدي وحسب النظرية الكمية للنقود فإن النظرية تفرض عددا من الافتراضات تربط بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بزيادة كمية النقود، فالنظرية تبحث في أثر كمية النقود على قيمتها، وتعد معادلة التبادل شكلا من الإثبات على صحة النظرية الكمية.

وبالنظر لتأثير خلق النقود على عرض النقد، حيث تمثل النقود الائتمانية أحد مكونات عرض النقد مما يعني زيادة عرض النقود، وبالتالي التأثير السلبي على الأسعار بالزيادة، وزيادة الآثار التضخمية وانخفاض القوة الشرائية للنقود وهذا .

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات

النتائج:

1. تبين عدم وجود أثر أو علاقة معنوية للاحتياطيات لدى المصارف التقليدية في عرض النقد، مما يشير إلى انخفاض أثر الاحتياطيات النقدية كأداة من أدوات السياسة النقدية لدى المصارف التقليدية في التوسع في منح الائتمان مما يدل على ارتفاع مضاعف الائتمان لديها والتوسع في عملية توليد النقود.
2. تبين وجود أثر أو علاقة معنوية للاحتياطيات لدى المصارف الإسلامية في عرض النقد، مما يشير إلى أثر الاحتياطيات النقدية كأداة من أدوات السياسة النقدية لدى المصارف الإسلامية على مقدرة البنوك الإسلامية في منح المزيد من الائتمان، وبالتالي التأثير على عملية توليد النقود .
3. تتم ألية خلق النقود في البنوك التقليدية بحصول المصرف على وديعة من قبل وحدات الفائض واقتطاع نسبة الاحتياطي النقدي منها، ثم اقراض الجزء المتبقي لفرد آخر الذي يقوم بإعادة إيداعها لدى المصرف الثاني، ومن ثم يقوم المصرف الثاني بإعادة إقراضها وهكذا، فهي عملية غير جائزة؛ لأنها تقوم على خلق نقود مقابل ربا محرم، ويمثل الاحتياطي الجزء النقدي الذي لا يشارك في عملية خلق النقود.

4. تساهم البنوك التجارية في توليد النقود المصرفية من خلال آلية المضاعف النقدي.
5. أظهرت نتائج التحليل الاستقرائي والوصفي أن الاحتياطي النقدي يحد من قدرة البنوك الإسلامية على استعمال الأموال المتاحة لديها، والتي تمثل مصادر الأموال الخارجية والمتمثلة في الودائع بأنواعها كافة في عمليات التمويل المختلفة المتاحة لديها مما يُحرم الاقتصاد، والمصارف، وأصحاب الأموال من الأرباح التي يمكن تحقيقها من الأموال المحتجزة المتمثلة بالاحتياطي النقدي.
6. لا تساهم البنوك الإسلامية في خلق النقود البنكية من خلال آلية المضاعف النقدي.

التوصيات:

1. توصي الدراسة البحث على إيجاد الاحتياطي النقدي خاصة في المصارف الإسلامية؛ لأنها تختلف اختلافاً كاملاً على المصارف التجارية.
2. زيادة رقابة البنك المركزي على عملية خلق النقود من قبل المصارف التجارية؛ لأنها تساهم بصورة كبيرة في معادلة التضخم مما يؤثر عكسيا على النشاط الاقتصادي.
3. البحث عن آلية جديدة للحفاظ على أموال المودعين بدلا من الاحتياطي الإجباري.

المراجع

1. الشمري، ناظم محمد.(1988). النقود والمصارف، دار الكتب للنشر، الموصل، العراق.
2. أبو زيد، محمد عبد المنعم.(2000). نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية، ط1. المعهد العالي للفكر الإسلام. القاهرة.
3. آل شبيب، دريد كامل.(2012). إدارة البنوك المعاصرة. دار المسيرة، عمان، الأردن.
4. سياسة نقدية بديلة لسياسة البلتاجي، محمد. (2012). برنامج الرقابة على المصارف الإسلامية. مركز صالح كامل، جامعة الأزهر.
5. بنك الأردن دبي الإسلامي.(2011). التقرير السنوي.
6. البنك الإسلامي الأردني.(2020). التقرير السنوي.
7. البنك العربي الإسلامي الدولي.(20/12/2021). الموقع الالكتروني .http://www iiabank.com.jo.
8. الجرجاني، علي.(1985). التعريفات. ط1، مكتبة لبنان، بيروت.
9. الحاسية، ميلود جمعة.(1995). النقود والمصارف والنشاط الاقتصادي. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا.
10. الخضيري، محسن أحمد.(1990). البنوك الإسلامية، دار الحرية، القاهرة.
11. دنيا، شوقي أحمد.(1990). الجعالة والاستصناع "تحليل فقهي. البنك الإسلامي

للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

12. الربابعة، عدنان، وكيوان، تسنيم.(2018). بحث توليد النقود في المصارف الإسلامية دراسة مقارنة بالمصارف التقليدية، مجلة الجامعة الأردنية.
13. الزحيلي، وهبة مصطفى.(2002). الفقه الإسلامي وأدلته. ط1، دار الفكر، دمشق، المجلد5.
14. سمحان، حسين محمد، وإسماعيل، يونس يامن.(2001). اقتصاديات النقود والمصارف. دار صفاء للنشر، عمان، الأردن.
15. السمرقندي، محمد بن أحمد. (1994). تحفة الفقهاء. ط2، دار الكتب العلمية، لبنان.
16. شاهين، علي عبد الله .(2007). بحث العوامل المؤثرة في توليد النقود المصرفية من منظور نظام نقدي إسلامي. مجلة الجامعة الإسلامية.
17. الشمري، ناظم محمد.(2007). النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار زهران للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
18. صديقي، محمد نجاة. (1985). النظام المصرفي اللاربوي. المجلس العلمي جامعة عبد العزيز، ترجمة عابدين، أحمد سلامة.
19. الطيار، عبد الله محمد.(1988). البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. ط1، نادي القصيم الأدبي، السعودية.
20. عقل، مفلح محمد.(2006). وجهات نظر مصرفية. مكتبة المجتمع العربي. ط1، الأردن، عمان، ج2.
21. قانون البنك الإسلامي الأردني.(1985). رقم 62، المادة رقم 5.
22. المالقي، عائشة الشرقاوي.(2000). البنوك الإسلامية. المركز الثقافي العربي، الرباط، المغرب، ط.1.
23. مجيد، ضياء.(2001). اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
24. المرغيناني، علي بن أبي بكر. الهداية في شرح بداية المبتدئ. تحقيق طلال يوسف، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
25. المسلماني، زياد اسماعيل حسن. (2009). السياسة النقدية وأثرها على أداء البنوك الأردنية التجارية من حيث السيولة والربحية واليسر المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
26. مصرف الراجحي. 2021/12/26)). الموقع الالكتروني .http://www.alrajhibank.com.jo
27. فليح، حسن خلف، النقود والبنوك، دار عالم الكتب الحديث للنشر، إربد، الأردن، 2006م.
28. هندي، منير.(2010). إدارة البنوك التجارية. ط2. المكتب العربي الحديث. الإسكندرية.

29. إسماعيل، محمد عبدالرحمن.(2001). تحليل الانحدار الخطي البسيط، معهد الإدارة العامة، الرياض.

30. حامد، عمر عوض.(2019). خلق النقود الائتمانية في البنوك الإسلامية ومعايير العدالة في الإسلام، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 81.

31. الراوي، خاشع.(1987). المدخل إلى تحليل الانحدار، جامعة الموصل، الموصل.

32. محبوب، عادل عبد الغني.(1988).أصول الاقتصاد القياسي، كلية المنصورة ، جامعة بغداد.

Referances:

1. Al-Shammari, Nazim Muhammad (1988). Money and Banks, Al-Kutub Publishing House. conductor. Iraq.

2. Abu Zeid, Mohamed Abdel Moneim. (2000). Towards the development of the system of speculation in the Islamic arc, 1st Edition, The Higher Institute of Islamic Thought. Cairo.

3. Al-Khudairi, Mohsen Ahmed. (1990). Islamic banks. Freedom House. Cairo.

4. Donia, Shawqi Ahmed. (1990). Al-Ja'ala and Istisna'a "A Fiqh Analysis. The Islamic Development Bank. Jeddah. Saudi Arabia.

5. Raba`a, Adnan, and Kiwan, Tasneem (2018). The study of money generation in Islamic banks is a comparative study with conventional banks. Journal of the University of Jordan.

6. Al-Zuhaili, and Heba Mustafa. (2002). Islamic jurisprudence and its evidence. i 1. House of thought. Damascus. Volume5.

7. Samhan, Hussein Muhammad, and Ismail, Younis Yamen. (2001). The economics of money and banking. Safaa Publishing House. Amman. Jordan.

8. Al-Samarqandi, Muhammad bin Ahmed. (1994). Masterpiece of the jurists. i 2. Scientific Book House. Lebanon,

9. Shaheen, Ali Abdullah. (2007). Examine the factors affecting the generation of bank money

10. Al Shabib, Duraid Kamel. (2012). Contemporary Bank Management. Dar Al Masira, Amman, Jordan.

11. El-Beltagy, Mohamed. (2012). Islamic Banking Supervision Program. Saleh

Kamel Center, Al-Azhar University.

12. Jordan Dubai Islamic Bank. (2011). annual report.

13. Jordan Islamic Bank.(2020). annual report.

14. Islamic International Arab Bank. (20/12/2021). Website

15. Al-Jurjani, Ali. (1985). Tariffs. i 1. Lebanon Library. Beirut.

16. Al-Hassiya, Miloud Jumaa. (1995). Money, banking and economic activity. Economic Sciences Research Center. Benghazi. Libya.

17. Majeed, Zia. (2001). The economics of money and banking. University Youth Foundation, Alexandria.

18. Al-Marginani, Ali bin Abi Bakr. Guidance in explaining the beginning of the novice. Investigated by Talal Youssef, Arab Heritage Revival House, Beirut, Lebanon.

19. Al-Maslamani, Ziyad Ismail Hassan. (2009). Monetary policy and its impact on the performance of Jordanian commercial banks in terms of liquidity, profitability, and financial ease. A magister message that is not published. Faculty of Economics and Administrative Sciences. Yarmouk University. Irbid. Jordan.

20. Al Rajhi Bank. 26/12/2021)). Website: http://www.alrajhibank.com.jo.

21. Falih, Hassan Khalaf, Money and Banks, Modern Book World for Publishing, Irbid, Jordan, 2006.

22. Al-Shammari, Nazim Muhammad (2007). Money, banks, and deposits. Zahran House for Printing and Publishing. Amman. Jordan.

23. My friend, Mohamed Najat. (1985). System, non-interest. Scientific Council, Abdulaziz University. Abdeen translation. Ahmed Salama.

24. Al-Tayyar, Abdullah Muhammad (1988). Islamic banks between theory and practice. I 1. Qassim Literary Club. Saudi Arabia.

25. Akl, Mufleh Muhammad. (2006). Banking Perspectives. Arab Society Library. i 1. Jordan. Amman. C2.

26. Jordan Islamic Bank Law. (1985). No. 62, Article No. 5..

27. Al-Malqi, Aisha Al-Sharqawi. (2000). Islamic banks. Arab Cultural Center, Rabat, Morocco, i.1.

28. Al-Rawi, humbled (1987). Introduction to regression analysis, University of Mosul, Mosul.

29. Mahboub, Adel Abdul Ghani. (1988). The Origins of Econometrics, Mansoura College, University of Baghdad

30. Hindi, Munir. (2010). Management of commercial banks. i 2. Modern Arab Office. Alexandria.

31. Ismail, Muhammad Abdul Rahman. (2001). Simple linear regression analysis, Institute of Public Administration, Riyadh.